

تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق

م.م. احمد فريد ناجي

جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص

أصبحت ادارة مخاطر الائتمان ذات أهمية كبيرة في المصارف التجارية في العراق وذلك لاعتمادها لأهمية الائتمان في نشاطاتها، تهدف الدراسة الى إيجاد العلاقة بين كل من ادارة مخاطر الائتمان (نسبة الديون المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال) وبين الربحية المصرفية (العائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات). تم الحصول على البيانات من خلال التقارير السنوية لخمسة من المصارف التجارية في العراق للفترة من (2007-2013). حيث تم الاعتماد في منهجية البحث على الجانب النظري كالكتب والمراجع السابقة للموضوع وعلى الجانب العملي او التطبيقي لإيجاد العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة حيث تم استخدام الانحدار الخطي كقياس للتحويل، وظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين (العائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات) وبين (نسبة الديون المتعثرة) وفي نفس الوقت لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من العائد على حقوق المساهمين ونسبة كفاية رأس المال.

الكلمات الرئيسية: المصارف التجارية، العراق، مخاطر الائتمان، الربحية المصرفية.

ABSTRACT

Credit risk management in banks has become more important in Iraqi commercial banks, because of a crucial concept, which determine banks' growth and profitability. The aim of this study is to investigate the impact of credit risk management on the profitability of commercial banks in Iraq. Annual reports of five commercial banks were used to analyze for five years (2007 – 2013). The findings of this study refer to credit risk management does have positive effects on profitability of commercial banks. Between the two proxies of credit risk management, NPLR has a significant effect on the both ROE and ROA while CAR has a significant effect on ROA but an insignificant on ROE.

Keywords: Credit Risk, Bank profitability, Iraq, commercial Banks.

1.1. المقدمة

ان خلق الائتمان بصورة عامة هو ضروري جداً لبقاء الأنشطة الاقتصادية في المجتمع ويعتبر الائتمان المصرفي من اهم النشاطات المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الاجمالية للمصارف في الربح والخسارة، والوظيفة الائتمانية من أكثر الأنشطة ربحية بالنسبة للمصرف مما يستدعي من إدارات المصارف العمل على إدارة المخاطر بشكل

عام وإدارة مخاطر الائتمان بشكل خاص وتشكل محفظة الائتمان جمعاً لا يستهان به من أصول أي مصرف، وإمام ذلك يقع عليها مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر (الزبيدي، 2002، ص17).

يعتبر النظام المصرفي بحد ذاته نظاماً ائتمانياً حيث تقوم المصارف بتقييم وتحديد الائتمان الفعال، وقد أدت زيادة حدة المنافسة ما بين المصارف الى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها، حيث أدى ذلك الى زيادة حجم التعرض للمخاطر الائتمانية، نتيجة لذلك لم يعد بمقدور إدارات المصارف التعامل مع هذه المخاطر بالأساليب التقليدية، ومن الواضح ان بعض المصارف أدركت ان عمليات منح الائتمان القائم على أساس المركز والاسم لا تكفي وخاصة مع ازدياد المخاطر التي ترتبط بنشاط العملاء ، والأداء التشغيلي ، والتدفقات النقدية ، والموقف المالي ، وفاعلية الإدارة ، والضمانات بالإضافة الى العوامل الأخرى .

مخاطر الائتمان هي واحدة من اهم المخاطر التي تواجهها البنوك معتبراً أن منح الائتمان هي واحدة من المصادر الرئيسية للدخل في المصارف التجارية (Joseph,2006,p12-18). وتتكون هذه المخاطر نتيجة مجموعة من العوامل أهمها:

1-مخاطر عدم السداد: وهي عدم قدرة المدين بالوفاء بالتزاماته عند الاستحقاق المتمثلة بأصل المبلغ او الفوائد والتأخير بالسداد.

2-مخاطر التضخم: تظهر هذه المخاطر عندما يكون معدل التضخم اعلى من سعر الفائدة بحيث تصبح الفائدة الحقيقية سالبة وهي مخاطر ناشئة عن زيادة الكلفة بسبب التضخم الاقتصادي.

3-مخاطر انخفاض سعر العملة: تتضمن الخسائر الناشئة عن تقلبات أسعار العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، والمتعلقة بموجودات والتزامات المصرف والعملات الأجنبية. وتكرار تعرض النشاط المصرفي لمثل هذه المخاطر تكون نتيجة فشل المصرف، وضعف الثقة في النظام المصرفي ككل، وينتقل التأثير الى بقية القطاعات الأخرى.

منهجية البحث

2.1. مشكلة البحث

ان من اهم أسباب نجاح المصارف التجارية هو ان المخاطر التي تصادف تلك المصارف تكون متوقعة ومعقولة ومسيطر عليها بما يتناسب مع مواردها، على الرغم من ان تلك المصارف تتخذ تدابير وقائية في الحصول على الضمانات الكافية للحصول على القروض الا ان العملية القانونية مرهقة ومكلفة، وهنا تكمن أهمية إدارة مخاطر الائتمان. لذلك تكمن المشكلة الرئيسية

لهذه الدراسة في تعثر المستفيدين من الائتمان عن السداد مما يؤثر على نسبة الأرباح المتحققة للمصارف التجارية العراقية في المنطقة المحددة للدراسة.

3.1. أهداف البحث

ان الهدف من هذه الدراسة هو تزويد أصحاب المصلحة والمقصود هنا أصحاب المصارف التجارية بمعلومات دقيقة بشأن إدارة مخاطر الائتمان ومدى تأثيرها على نسبة الأرباح المستحصلة في هذه المصارف إضافة الى محاولة تلافي والتقليل من هذه المخاطر.

4.1. فرضية البحث

استندت هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين وهما:

1. ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان (نسبة الديون المتعثرة

ونسبة كفاية رأس المال) وبين ربحية المصرف والمتمثلة العائد على الموجودات

2. ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان (نسبة الديون المتعثرة نسبة

كفاية رأس المال) وبين العائد على حقوق المساهمين.

5.1. مجتمع وعينة البحث وجمع البيانات

ركز هذا البحث بشكل واضح على عينة من المصارف الأهلية والمتمثلة بخمسة من المصارف التجارية في العراق وهي (مصرف بغداد، مصرف الشمال، مصرف التجاري العراقي، مصرف اشور، ومصرف بابل). حيث تم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية المنشورة والمعلنة على المواقع الخاصة لهذه المصارف للفترة من (2007-2013) أي ما مجموعه سبعة سنوات حيث تم استخراج العناصر الضرورية للبحث وهي (صافي الدخل، حقوق المساهمين، الديون المتعثرة، اجمالي الائتمان، رأس المال، كفاية رأس المال).

6.1. منهجية البحث:

اعتمدت هذا الدراسة على جانبين مهمين لدراسة موضوع البحث حيث تم اعتماد الجانب النظري والمتمثل بالكتب والمجلات والرسائل المنشورة والمراجع السابقة. إضافة الى الجانب التطبيقي على عدد من المصارف التجارية حيث استندت الدراسة على نوعين من المتغيرات وهما المتغيرات المستقلة وهي (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون المتعثرة) التي تمثل مخاطر الائتمان، والجانب الاخر هي المتغيرات التابعة (نسبة العائد على الموجودات، ونسبة العائد على حقوق المساهمين) وهي تمثل مؤشر الربحية. ولاستخراج النتائج كما تم اعتماد الانحدار الخطي كقياس احصائي ومن اجل تحليل المتغيرات والوصول الى النتائج الدراسة تم اعتماد برنامج (SPSS) النسخة الثامنة عشر كأداة للتحليل.

7.1. هيكلية البحث:

تضمن البحث ما يلي:

المبحث الأول/ الجانب النظري

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته.

ثانياً: أهداف الائتمان

ثالثاً: وظائف الائتمان

رابعاً: أهمية الائتمان

خامساً: معايير منح الائتمان

خامساً: المخاطر، مخاطر الائتمان المصرفي، قياس مخاطر الائتمان.

سادساً: لجنة بازل

سابعاً: الربحية، مؤشرات قياس الربحية

المبحث الثاني / الجانب التطبيقي

وقد اختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

1.2. مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته:

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها. ويعرّف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد" (الخطيب، 2004، ص4)

وتعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها (عبد الحميد، 2000، ص103).

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن عطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه (حمزة، 2004، ص2).

بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم (فلوح، 1999، ص13). وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

2.2. أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث من خلال طبيعة الدور الحيوي الذي يلعبه النشاط المصرفي في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال تنمية وجذب المزيد من المدخرات واستخدامها في تمويل المشروعات الإنتاجية والحيوية في الاقتصاد مما يعطيها مركزاً رئيسياً ودوراً في هذا المجال، وبالتالي ضرورة تحقيق التوازن المطلوب من خلال تحديد مؤشرات مخاطر الائتمان وأسلوب قياسها مما يساهم في ترشيد القرار الائتماني وبالتالي تحقيق الاستقرار للمصارف وزيادة مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني.

3.2. أهداف الائتمان:

تحاول المصارف دائماً ومن خلال أدائها لوظائفها المختلفة والتي تتركز على أداء وظيفة الوساطة المحلية الى تحقيق أهدافها العامة والتي يمكن حصرها فيما يلي (جهاد، 2012، ص6).

- 1- هدف الربحية.
- 2- هدف النمو لنشاط المصرف.
- 3- هدف الحصة السوقية والتي يمثل نصيب المصرف في حجم السوق المصرفي.
- 4- هدف السيولة.
- 5- هدف الأمان من خلال تطبيق ممارسات وسياسات امانة تجنب المصرف أي حوادث عارضة قد تهدد او تضعف بمركزه الحالي.

4.2. وظائف الائتمان المصرفي:

تتلخص وظائف الائتمان المصرفي بما يأتي: (معهد الدراسات المصرفية، 2011، 11)

1. وظيفة تمويل الإنتاج :

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ضخم من رؤوس الأموال، ولما كان من المتعذر على كل المنتجين توفير احتياجاتهم المالية من مدخراتهم الخاصة أصبح اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أمراً طبيعياً وضرورياً لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة.

2. وظيفة تمويل الاستهلاك:

إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك، حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية بدفع ثمنها آجلاً؛ إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية المشتراة بواسطة دخلهم الجاري، لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلفة.

3. وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمة، تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد، أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة على الأهمية النسبية لنقدود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد، فإن استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة على شكل تسهيلات ائتمانية تمنحها المصارف لعملائها كالحسابات الجارية المدينة، تعد من أهم الوظائف الحيوية للقروض في زيادة حجم المبادلات وتسوياتها.

5.2. أهمية الائتمان المصرفي:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس الدفع الآجل والوعد بالوفاء، وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر، فهو بذلك واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- يعد الائتمان المورد الأساسي الذي يعتمد عليه المصرف للحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي المصارف التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.
- ارتفاع نسبة الائتمان في ميزانيات المصارف التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات، التي تعتبر مصدراً للإيرادات التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك

المصارف، وتدير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ المصرف بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

- يلعب الائتمان دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة، والحصول على سلع الإنتاج ذاتها.
- عملية الائتمان تمكن المصارف من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه، ورخاء المجتمع الذي تخدمه. فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة.

6.2. معايير منح الائتمان:

1.6.2. نموذج المعايير الائتمانية 5CS

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني إلى الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر، خاصة وأن هذه المخاطر هي وليده عدد من العوامل تشترك جميعا في تحديد حجم المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان ، فعند منح القروض يقوم المصرف كمناح للائتمان بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية كمقرض (الدغيم وآخرون، 2006، ص192) حيث تتضمن مجموعة من الأسس والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف الوقوع بالأخطاء وتوفير المرونة الكافية (حنفي، 1991، ص76)، لكن يبقى العامل الجوهرى ناتج عن رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض وفوائدها أو عدم قدرته على تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض ولذا فقد أصبح من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وعند تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به من خلال مجموعة من المعايير المعروفة بنظام (5CS) وسميت هكذا لكونها خمس فقرات تبدأ بالحرف (C) وهي:

1. القدرة على الاستدانة (Capacity)
2. شخصية العميل (Character)
3. رأس مال العميل (Capital)
4. الضمان (Collateral)
5. المناخ العام (Conditions)

1. القدرة على الاستدانة:

انشأت المصارف لتلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية المتعددة. ورغم أن القانون يعطي للعميل المحتمل الحق في التقدم للحصول على الائتمان إلا أنه يعطي لإدارة الائتمان في المصرف التجاري حقا آخر بمنح الائتمان أو رفض طلب العميل. ويعد معيار القدرة على الاستدانة، أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان.

2 - شخصية العميل

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية. ولهذا، نجد أن أهم مسعى لإدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فالأمانة والثقة والمصداقية، وبعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور العميل بالمسؤولية وهذا يعكس مدى التزامه بتسديد قروضه.

3- رأس مال العميل:

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني. لذا فإن إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها موجوداتها المنقولة مثل الأسهم والسندات وأموال أخرى غير منقولة. وهذا يعني أن رأس مال العميل يشمل جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته. ويلاحظ هنا التركيز على الملكية. لذا فإن المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب هذا العنصر تسمى بمخاطر الملكية.

4- الضمان:

يأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية من مخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في المصرف التجاري عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان، لذا كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية، كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق المصرف ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة يرهنها لتوثيق الائتمان المصرفي.

5 - المناخ العام:

تتظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام كمعيار في منح الائتمان على أنه يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعمل، أو الظروف البيئية المحيطة بالعمل. ورغم أن محيط البيئة أوسع وأدق في التعبير عن المناخ العام، فهي تشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل

المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع وفق هذا التحديد من المؤكد أن لهذا المعيار أثر في صياغة القرار الائتماني.

2.6.2. نموذج المعايير الائتمانية 5PS

تعزيز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف بـ 5PS لكونها تبدأ بالحرف (P)، (الزبيدي، 2002)، (الخطيب، 2004، ص7) وتحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج 5CS وان كانت بأسلوب آخر. وتحتوي هذه المعايير على:

1. نوع العميل People
2. الغرض من الائتمان Purpose
3. قدرة العميل على السداد Payment
4. الحماية Protection
5. النظرة المستقبلية Perspective

1. نوع العميل:

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصيته، وذلك من خلال مقابلة العميل والحصول على كل المعلومات والبيانات التي ترغب فيها إدارة الائتمان. ومن المؤكد ان إدارة الائتمان سوف تستند إلى مؤشرات النجاح لهذه الأعمال لتقدير مخاطر النجاح في المستقبل. وبالمقابل فإن علامات الفشل أو التغيير من عمل لآخر بسبب عدم النجاح يعطي انطباعا يدفع إلى الحذر من تقييم خط العميل المستقبلي.

2- الغرض من الائتمان:

تشمل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عند هذا الحد من التحقق ورفض الطلب. ويحدد الغرض من الائتمان احتياجات العميل الذي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة المصرف وصلاحيات إدارة الائتمان.

3- قدرة العميل على السداد:

يركز هذا المعيار على تحديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق، فالاختيار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه. ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل، والتي تحدد قدرته في التسديد. ومن المؤكد أن مقدار التدفقات النقدية الداخلة للعميل أو الخارجة منه تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرض إلى حالة من العسر المالي.

4-الحماية:

هو استكشاف احتمالات وأدوات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز عن الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف

5-النظرة المستقبلية:

هي استكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعمل سواء كانت داخلية أو خارجية. ولهذا، فقد تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم، ومعدلات الفوائد وغيرها.

3.6.2. معايير أخرى لمنح القروض:

الملاءة:

أي خلق التوازن بين إجمالي التسهيلات المسموح بها للعميل الواحد، وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوعية ذلك النشاط، ويرتبط ذلك بحد أقصى بما يمكن أن يمنح للعميل الواحد.

6.2. المخاطر

تتعرض المصارف على مختلف أنواعها وتوجهاتها الى العديد من المخاطر والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لإدارة أي مصرف هو تعظيم الربحية وهذا التعظيم او الزيادة يقتضي من إدارة المصرف الى ان تقوم بالاستثمار في موجودات تولد أكبر قدر ممكن من الأرباح مع انخفاض التكلفة ولكن في المقابل لأجل تعظيم الأرباح عليه ان يتحمل المزيد من المخاطر (طارق عبد العال، 1999، ص17).

1.7.2. تعريف المخاطر

1-عرف (Vaughan , 1997) المخاطرة بانها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع.

2-عرف (Joel Bessis,1998,p5) المخاطرة على انها الاثار غير المؤاتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المؤاتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية.

2.7.2. تعريف مخاطر الائتمان

ان من اهم التعريفات التي جاءت بتعريف مخاطر الائتمان هي عدم قيام الطرف المقابل للمصرف بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها فهي لا تقتصر على وظيفة الإقراض

فقط، وإنما تمتد لنشاطات أخرى مثل تمويل تجاري، ايداعات لدى المصارف وعمليات صرف أجنبي (السيسي، 2004، ص47).

3.7.2. قياس مخاطر الائتمان

سنتناول في هذه الدراسة مؤشرين مهمين لقياس مخاطر الائتمان، المؤشر الأول هو نسبة الديون المتعثرة (Nonperforming loans Ratio) والمؤشر الثاني هو نسبة كفاية رأس المال (Capital adequacy Ratio)

1. نسبة الديون المتعثرة (Nonperforming loans Ratio)

تعتبر نسبة القروض المتعثرة (NPLR) والمسمى بمؤشر السلامة المؤشر الرئيسي لمخاطر الائتمان في المصارف التجارية (Boudriga, 2009, p286). يقاس عن طريق نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض. وهو عامل أساسي في قياس مدى استمرارية المصرف في ظل مخاطر التخلف عن السداد، فاذا ازدادت هذه النسبة سوف تعطي رسالة سيئة لإدارة المصرف وبالتالي تأثير مباشر على مكاسب المصرف.

2. نسبة كفاية رأس المال (Capital adequacy Ratio)

تشير نسبة كفاية رأس المال (CAR) الى نسبة رأس المال على الموجودات المرجحة بالمخاطر كما ان رأس المال يشمل رأس المال المدفوع إضافة الى الاحتياطات والارياح المحتجزة.

8.2. لجنة بازل (Basel)

منذ سبعينيات القرن الماضي وجد محافظو المصارف المركزية أن المنافسة بين المصارف الكبرى لدولهم لم تكن دائماً عادلة بالنظر إلى اختلاف مستوى القيود التي تفرض على هذه المصارف في مختلف الدول، فبعض الدول تضع قيوداً مشددة على المصارف في حين أن البعض الآخر يأخذ بنظم أكثر تساهلاً، فقد وجدوا أنه من المناسب تحقيق أكبر قدر من التناسق في القيود المفروضة على العمل المصرفي بينها بغرض توفير درجة أكبر من المنافسة السليمة دولياً في عمل هذه المصارف. لذا، فقد تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى « لجنة الانظمة المصرفية والممارسات الرقابية»، بمبادرة من محافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى مع نهاية عام 1974، تحت إشراف مصرف التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد اقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن محافظي المصارف المركزية لتلك الدول (والتي أصبحت 13 دولة) متمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، اسبانيا،

لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية. تعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية أو معاهدة دولية، فهي تنظيم غير رسمي قائم على تفاهم وتنسيق في المواقف بين محافظي مصارف الدول الصناعية. وقد استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين المصارف المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية، وكذلك التفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف إدراكاً منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي.

1.8.2. اتفاقية بازل 1

أقرت لجنة بازل عام 1988 وبعد اجتماعات ومشاورات متعددة من خلال فرق عمل متخصصة اتفاقاً لوضع قواعد لكفاية رأس المال لدى المصارف، والمقصود بذلك وضع حدود دنيا لنسبة رأس المال المتوفر للمصرف مقابل الموجودات الخطرة التي يمنحها المصرف للعملاء، وهو يعد معياراً موحدًا لكفاية رأس المال ملزمًا لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي للدلالة على المركز المالي للمصرف، ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة المصرف. وقد أقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل الأولى التي أصبح بمقتضاها يتعين على كافة المصارف العاملة الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى، وعلى جميع المصارف تعديل أوضاعهم مع هذه النسبة مع نهاية عام 1992.

وقامت مقررات لجنة بازل على أساس هذا المعيار بتصنيف الدول إلى مجموعتين، المجموعة الأولى متدنية المخاطر وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية. أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر، وتضم بقية دول العالم. فالقروض والتسهيلات التي تمنح للحكومات والمصارف العاملة في دول المجموعة الأولى تعتبر قروضاً وتسهيلات خالية من المخاطر، ولذلك فإنه يشترط فيها الاحتفاظ بأية نسبة من رأس المال كضمان، أما بالنسبة لباقي القروض والتسهيلات للأفراد أو المشروعات فإن الاتفاق يتطلب من المصارف أن تحتفظ بنسبة 8 % من رأس المال. كما تم الاتفاق في إطار مباحثات لجنة بازل على تقسيم رأس المال المصرفي إلى شريحتين وذلك لأهداف رقابية وإشرافية.

- **الشريحة الأولى:** رأس المال الأساسي ويشتمل على حقوق المساهمين / حقوق الملكية أو رأس المال المدفوع إضافة إلى الاحتياطيات المعلنة والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة

الشريحة الثانية: رأس المال المساند أو التكميلي ويشتمل على الاحتياطيات غير المعلنة، احتياطيات إعادة تقييم الموجودات، مخصصات الاحتياطيات العامة للديون المتعثرة، الإقراض

متوسط وطويل الأجل من المساهمين، والأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة. وقد اشترطت ألا يزيد رأس المال المساند عن 100 % من رأس المال الأساسي كحد أقصى، وألا يزيد بند المديونية للغير أي سندات رأس المال عن 50 % كحد أقصى من رأس المال المساند.

2.8.2. اتفاقية بازل 2 (Basel II)

بعد صدور اتفاقية بازل الأولى جرت على الساحة تطورات هامة سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو أساليب الإدارة المالية فضلا عن تعدد الأزمات المالية مما تطلب إعادة النظر في الاتفاقية القائمة، فجاء الإعداد لتعديل اتفاقية بازل الأولى وإصدار اتفاقية جديدة فصدرت بازل 2 التي تضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل عام. تقدمت لجنة بازل في عام 2001 بمقترحات أكثر تحديداً وتفصيلاً حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة المصرفية. وبالنسبة لكفاية رأس المال فقد سمحت الاتفاقية للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي تختلف من مصرف لآخر، كما منحتها المرونة في التطبيق، إذ تعطي هذه الاتفاقية المصارف حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيداً حسب حجم المصارف وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر، ومع أن الاتفاق الجديد أبقى على معدل الملاءة الإجمالية 8 % إلا أنه أدخل بعض التعديل على مكونات النسبة. تضمنت اتفاقية بازل الثانية ثلاث دعائم أساسية، وهي:

- الدعامة الأولى: طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر الائتمانية والتشغيلية.
- الدعامة الثانية: ضمان وجود طريقة فعالة لعمليات المراجعة والمراقبة، حيث يكون المصرف أو غيره من المؤسسات المالية يخضع لأشراف الجهات الرقابية للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال والالتزام بالنسب المحددة، وذلك من خلال تقييم المخاطر المتعددة المرتبطة بذلك.
- الدعامة الثالثة: نظام فاعل لانتضباط السوق والسعي إلى استقراره، وهذا يتطلب من أي مصرف أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للمخاطر، والطرق المتبعة لتحديد حجم هذه المخاطر وأنواعها وكيفية التعامل معها، وكذلك نظام المصرف الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب، حتى يكون عملاء هذه المؤسسات والأسواق المالية على علم بها.

3.8.2. اتفاقية بازل 3 (Basel III)

بعد الازمة المالية التي شهدها العالم في عام 2007 وفشل كثير من المصارف في مواجهتها ولاسيما البعض من اكبر مصارف العالم عدا تلك التي حصلت على الدعم او الإنقاذ الحكومي، كان ولا بد من إعادة النظر في بنود بازل الثانية والتعديل عليها وهنا برزت بازل الثالثة حيث كانت اكثر دقة بما يخص رأس المال، وفقا ل (Hull, 2012) فد نشر التقرير النهائي لبازل 3 عام 2009، وكان من اهم بنودها:

- إلزام المصارف بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5 % على الأقل من موجوداتها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2 % وفق اتفاقية بازل 2.
- بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ المصارف بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2,5 % من رأس المال الأساسي مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى المصارف وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب.
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 % إلى 6 % وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.

9.2. الربحية: (Profitability)

ان دراسة الأرباح مهمة ليس فقط بسبب المعلومات التي تقدمها حول صحة الاقتصاد في سنة معينة، ولكن ايضاً ان الأرباح هي المحور الرئيسي للنمو ومساهمتها في زيادة فرص العمل على المدى المتوسط.

ان التغيرات في الربحية هي من العوامل الهامة للتقدم الاقتصادي من خلال الأرباح التي لها تأثير كبير على الاستثمار والادخار الخاصة بقرارات الشركة او المؤسسة وذلك لان التحسين بالأرباح يحسن موقف السيولة النقدية في الشركات ويوفر قدراً أكبر من المرونة لمصدر التمويل لاستثمارات وذلك من خلال الاحتفاظ بالأرباح (Aremu & others, 2013, p9).

ان بقاء ونمو الاعمال التجارية تعتمد معظمها على الأرباح التي تستطيع أي منظمة او مؤسسة كسبها، فأن ربحية المنظمة تسهم بالتأكيد في التنمية الاقتصادية للمجتمع عن طريق توفير المزيد من فرص العمل وزيادة عائدات الضرائب للحكومة وسوف تسهم بزيادة دخل المستثمرين من خلال وجود أرباح اعلى وبالتالي تحسين مستوى معيشة المجتمع.

1.9.2. تعريف الربحية:

الربحية مضموناً هي تجاوز الدخل المتولد خلال فترة معينة النفقات التي تكبدتها خلال نفس المدة الزمنية (Banwo,1997,p23). حيث ان المتطلبات الأساسية هنا هي ان الدخل والنفقات يجب ان تحدث خلال الفترة الزمنية نفسها ويجب ان يكون الدخل كنتيجة مباشرة للنفقات، وقد تختلف الفترة الزمنية حسب مفهوم المطابقة، فقد يكون أسبوع، ثلاث أشهر، او سنة، (Sabo,2007,p7) ولا يهم إذا تم او لم يتم تلقي الإيرادات نقداً، ان الربح هو روح الاعمال وبالتالي انها السبب والغرض من وجود الاعمال.

2.9.2. مخاطر الائتمان والربحية:

اوضحنا فيما سبق كل من إدارة المخاطر ومخاطر الائتمان والربحية وهنا سوف نبين تأثير إدارة مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق، حيث تعتبر المصارف التجارية في العراق كما في المصارف التجارية في باقي الدول بأنها تعتمد اعتماداً أساسياً على الائتمان، ولكن الظروف التي يمر بها البلد تساهم وبشكل فعال في زيادة هذه المخاطر مما أدى بالمصارف الى التقليل في منح القروض خوفاً على مصير هذه الأموال وخوفاً من المخاطر التي يمكن ان تتضمنها.

3.9.2. قياس الربحية:

هنالك مؤشران لقياس نسبة الربحية وهما العائد على الموجودات (Return on Assets) والعائد على حقوق المساهمين (Return on Equity).

1. العائد على الموجودات (Return on Assets)

العائد على الأصول (ROA) وهو نسبة صافي الدخل المتحقق على اجمالي أصول المؤسسة او الشركة، وهو يقيس كفاءة إدارة المصارف على توليد الأرباح من موارده المتوفرة. حيث انه كلما زادت نسبة العائد على الموجودات يدل على كفاءة وقدرة إدارة المصرف وهو عامل جيد للمصرف.

2. العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity)

العائد على حقوق المساهمين (ROE) وهو وحدة قياس أخرى التي تستخدم لقياس أداء الربحية، وهو نسبة صافي الدخل على اجمالي حقوق المساهمين.

المبحث الثاني

في هذا المبحث سوف يتم التطبيق على أدوات الدراسة بطريقة إحصائية حيث سنقوم ببيان العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة عن طريق إجراء التحليل الوصفي ومن ثم الانحدار الخطي وفقاً للجداول التالية:

جدول (1) التحليل الوصفي لكل من المتغيرات التابعة والمستقلة.

Descriptive Statistics						التحليل الوصفي
Variables	N	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation
ROA%	35	.70	6.82	225.82	3.2260	1.66167
ROE%	35	1.44	22.33	694.27	9.9182	5.16718
NPLR%	35	1.94	397.00	2076.13	29.6590	66.77885
CAR%	35	1.30	155.00	4192.60	59.8943	36.88596
Valid N (listwise)	35					

(الجدول من اعداد الباحث)

من خلال النظر الى الجدول رقم (1) وهو جدول خاص بالإحصاء الوصفي للمتغيرات المتمثلة بي (العائد على الموجودات، العائد على حقوق المساهمين، كفاية رأس المال، الديون المتعثرة) لخمس من المصارف التجارية في العراق وللفترة من (2007-2013) أي سبعة سنوات وهي فترة الدراسة، اما عدد القيم لكل متغير هو 35، يمكن ان نلاحظ من خلال القيم الخاصة بالانحراف المعياري ان اعلى قيمة انتشار هي الديون المتعثرة والبالغة 66.78، اما بالنسبة بين القيم العظمى والصغرى لنفس المتغير فكانت أكبر قيمه هي 397 واقل قيمة 1.94 وهذا يعني ان المصارف التجارية في العراق عينة الدراسة لديها مزيد من التنوع الخاصة بنسبة الديون المتعثرة.

جدول (2) العلاقة بين العائد على الموجودات وبين كفاية رأس المال والديون المتعثرة.

Regression analysis						تحليل الانحدار الخطي (1)
Variables	coefficient	Standard error	T	P>(t)	%95 confidence interval	R2
CAR	-.152	.008	-.351	.049	-.034	.005
NPLAR	-.027	.003	-.379	.046	-.044	
Constant	3.38	.610	8.11	.000	7.07	

المتغير التابع هو العائد على الموجودات (ROA)

(الجدول من اعداد الباحث)

يلاحظ من جدول الانحدار الأول وهو يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل بالعائد على الموجودات وبين المتغير المستقل والمتمثل بنسبة الديون المتعثرة وكفاية رأس المال حيث أظهرت النتائج للدلالة الإحصائية (p-value) ان نسبة لكفاية رأس المال هي 4.9% ونسبة الديون المتعثرة 4.6% لمستوى دلالة 5% والقيمتين هما تحت مستوى الدلالة لذلك نرفض فرضية العدم القائلة ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون المتعثرة وكفاية رأس المال من جهة التي تمثل مخاطر الائتمان المصرفي وبين الجهة الأخرى وهو العائد على الموجودات التي تمثل ربحية المصارف ونقبل بالفرضية البديلة التي تفرض علاقة بين هذه المتغيرات. اما نوع العلاقة بين المتغيرات فكان علاقة سالبة أي عكسية كلما زاد نسبة الديون المتعثرة كلما قلت الأرباح والعكس صحيح اما بالنسبة لكفاية رأس المال فتتطبق عليه نفس العلاقة فكلما زادت نسبة كفاية رأس المال أدى الى انخفاض مستوى الأرباح على اعتبار ان كفاية رأس المال هي احتياطي هي احتياطي من موجودات المصرف اقترت بواسطة لجنة بازل 2 حيث حددتها بنسبة لا تقل عن 8% من موجودات المصرف وقانون المصارف العراقية حددتها بي 15%.

جدول (3) العلاقة بين العائد على حقوق المساهمين وبين كفاية رأس المال والديون المتعثرة

Regression Analysis

تحليل الانحدار الخطي (2)

Variables	coefficient	Standard error	T	P>(t)	%95 confidence interval	R2
CAR	-.037	.024	-1.556	.824	-.022	.0122
NPLR	-.016	.010	-1.676	.036	-.017	
Constant	12.898	1.781	7.243	.000	8.063	

(الجدول من اعداد الباحث) المتغير التابع هو العائد على حقوق المساهمين (ROE)

يظهر لنا الجدول الثاني العلاقة بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق المساهمين حيث تظهر لنا قيم الدلالة الإحصائية (p-value) للمتغير نسبة كفاية رأس المال (CAR) 82% وقيمة الديون المتعثرة (NPLAR) 3.6% وتحت مستوى معنوية 5% نجد ان هنالك اخلال في احد جوانب الفرضية التي تفرض بأن ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق المساهمين من جهة وبين نسبة الديون المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال من جهة أخرى حيث لا يمكن رفضها ولا يمكن القبول بها وذلك لان نتائج تحليل الانحدار الخطي بينت انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تحت معنوية 5% بين العائد على حقوق المساهمين وبين نسبة

كفاية رأس المال وبنفس الوقت اظهرت النتائج بأن هنالك علاقة إحصائية بين نسبة الديون المتعثرة والعائد على حقوق المساهمين لذلك سنقوم برفض جزء منها وقبول الآخر، ومن خلال مراجعتنا للدراسات السابقة باحثين عن سبب علمي عن الحالة اكتشفنا وجود نفس النتيجة في دراسة (Li and Zou (2014 معللا السبب على انها حدثت بالصدفة، وفي دراسة Kithinji (2010) حيث اظهرت النتائج بعدم وجود أي علاقة بين مخاطر الائتمان المصرفي وبين ارباحه.

1.3 الاستنتاجات

في بداية الدراسة اوضحنا بان هدف الدراسة هو إيجاد العلاقة بين مخاطر الائتمان والربحية في المصارف التجارية في العراق، وقد تم ذلك من خلال جمع البيانات من التقارير السنوية لخمسة مصارف من عام 2007 لغاية 2013 أي سبع سنوات. ولأجل تحليل المتغيرات تم اختيار أربع مؤشرات تمثل جانبي المتغيرات التابعة والمستقلة، حيث كان مؤشر الربحية والمتمثل بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين هم تحت إطار المتغيرات التابعة. اما المتغيرات المستقلة فهي التي تمثل مخاطر الائتمان المصرفي وهي الديون المتعثرة وكفاية رأس المال. وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم استخدام التحليل الاحصائي لاختبار فرضيتي البحث حيث استخدم الانحدار الخطي لإيجاد العلاقة بين المتغيرات.

1. أظهرت النتائج لدينا بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة اوعكسية بين كل من العائد على الموجودات من جهة ونسبة الديون المتعثرة وكفاية رأس المال من جهة أخرى، مما يعني أكبر قدر من الديون المتعثرة يؤدي الى خفض قيمة راس المال المستثمر وبالتالي هبوط في نسبة بالأرباح وهذه النتائج جاءت متوافقة مع اغلب الدراسات السابقة (1989، Bourke).

2. كما أظهرت النتائج بوجود علاقة سالبة بين العائد على حقوق المساهمين وبين الديون المتعثرة ولم تظهر علاقة او كانت ضعيفة بين العائد على حقوق المساهمين وبين كفاية رأس المال وهي نتيجة محيرة لكنها جاءت متوافقة مع دراسة (Kithinji 2010) ودراسة Li (Zou 2014) حيث أظهرت نتائجهم بعدم وجود علاقة بين هذه المتغيرات أي بين مخاطر الائتمان المصرفي وبين الأرباح. ونعلل هذا السبب من وجه نظرنا الى عدم دقة البيانات المستحصلة ومحدوديتها او صعوبة الحصول عليها كان له تأثير ربما على تغير نتائج الدراسة.

2.3 التوصيات

من خلال دراستنا نوصي المصارف التجارية العاملة في العراق الى:.

1. بذل المزيد من الجهد لإدارة مخاطر الائتمان
2. الحد من نسبة الديون المتعثرة من خلال الزيادة في دقة التقييم المقدم للقروض الممنوحة وفي قدرة العميل على تسديدها.
3. الالتزام بالقوانين المحلية والخارجية المتمثلة بلجنة بازل وقراراتها.
4. بالنسبة لكفاية رأس المال وعلى الرغم من عدم إيجاد علاقة مع العائد على حقوق المساهمين لكن ذلك لا يعني انه غير مهم بالعكس فهو يعد جانباً أساسياً من جوانب إدارة المخاطر فالاهتمام به واتباع القوانين الخاصة به كتحديد نسبة الاحتياطي يساهم ويشكل فعال في ابعاد المصرف عن مخاطر أخرى هو عدم توفر السيولة النقدية وبالتالي الى الإفلاس.

المراجع العربية والاجنبية

1. الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002.
2. خطيب، منال. تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004، 4.
3. عبد الحميد، عبد الطيف. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص103.
4. حمزة، محمود. الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورها في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2004، 2.
5. فلوح، صافي. محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، 1999، 13.
6. طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ج2، 17.
7. الدغيم، عبد العزيز، والأمين ماهر، وأنجرو ايمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد (28) العدد (3) سنة 2006.
8. حنفي، عبد الغفار، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، 1991.
9. صلاح الدين السيبي، قضايا مصرفية معاصرة. "الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية"، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، 47.

10. التقارير السنوية لكل من مصرف الشمال، مصرف بغداد، مصرف اشور، المصرف التجاري العراقي، (2007-2013).
11. مجلة معهد الدراسات المصرفية، الكويت، 2011، 11.
12. Joseph, C. (2006), Credit Risk Analysis, Portfolio Credit Mitigation, 1st Ed Mc Graw-Hill, New Delhi.
13. Bourke, P. (1989). Concentration and other determinants of bank profitability in Europe, North America and Australia. Journal of Banking and Finance, 13(1), 65-79.
14. Miller, S. M. & Noulas, A. (1997). Portfolio Mix and Large Bank Profitability in the USA. Applied Economics 29(4): 505-512. Doi: 10.1080/000368497326994.
15. Samson, A. & Bab, O. (2014). Managing Credit to Optimize Banks' Profitability: A survey of Selected Banks in Lagos State, Nigeria. Research Journal of Finance and Accounting, 5 (18): 1697-2847.
16. Emett J. Vaughan, (1997). Risk Management, John Wiley and Sons, Inc., USA.
17. Joel Bessis, (1998). Risk Management in Banking, John Wiley and Sons, Ltd, p5.
18. Aremn, Ekpo, Mustapha, (2013). Determines of Banks profitability in a developing Economy evidence from Nigerian Banking industry. Interdisciplinary Journal of contemporary Research in Business, Vol 4, No 9, University of Ilorin.
19. Banwo, S. (1997). The founds flow statement Towards Enhanced Utility. ICAN News, July/September. pp23, 29.
20. Sabo, B. (2007). An Assessment of the Determinants of the Nigerian Banking Industry profitability: Using panel Evidence from Nigerian commercial Banks. The information manager, Vol 7, No 2.
21. Boudriga, A., Taktak, N. B. and Jellouli, S. (2009). Banking supervision and nonperforming loans: a cross-country analysis. Journal of financial economic policy, 1 (4), pp. 286--318.
22. Hull, John (2012). Risk Management and Financial Institutions, and Web Site, 3rd Edition. John Wiley & Sons.
23. Kithinji, A.M. (2010). Credit Risk Management and Profitability of Commercial Banks in Kenya, School of Business, University of Nairobi, Nairobi.
24. Fan Li, Yijun Zou, (2014). The Impact of Credit Risk Management on Profitability of commercial Banks in Europe. School of Business and Economics, University of Umea.
25. Basel Committee on Banking Supervision, 2006. Studies on credit risk concentration, an overview of the issues and a synopsis of the results from the research task force project. Available from www.bis.org.